النظام الضريبي يعزز نضج الاقتصاد الوطني وقدرته على النمو المستدام

استبعد خبراء ومحللون أن يؤثر النظام الضريبي الجديد في الدولة، الذي يدخل حيز التنفيذ اليوم، في مكانة الإمارات على الخريطة الاستثمارية والاقتصادية، بوصفها وجهة عالمية وإقليمية مفضلة للاستثمار، وأكدوا أن تطبيق هذا النظام يعزز نضج الاقتصاد الوطني وقدرته على تحقيق معدلات نمو مستدامة. والمعروف أن الضريبتين الجديدتين اللتين سيتم تطبيقهما مفروضتان على الاستهلاك، وليس على الأرباح أو الدخل، إذ يبدأ تطبيق الضريبة الانتقائية على سلع ضارة بالصحة، مثل منتجات التبغ ومشروبات الطاقة والمشروبات الغازية، اعتباراً من اليوم، تتبعها ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات مطلع 2018. وضريبة القيمة المضافة المقرر تطبيقها في الإمارات بنسبة 5٪ تعد الأكثر انخفاضاً بين جميع دول العالم، إذ تطبق أكثر من 180 دولة في العالم، بما فيها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 29 دولة، إضافة إلى كندا ونيوزيلندا وأستراليا وسنغافورة وماليزيا، ضرائب بنسب تراوح بين 27٪ و10٪.

ويؤكد اقتصاديون أن سكان الدولة يتمتعون بخدمات عامة استثنائية، مثل الرعاية الصحية والطرق والتعليم والحدائق والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، فيما تدفع الحكومة تكلفة هذه الخدمات بالكامل، مشيرين إلى أن فرض ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية يسهم في تنويع مصادر إيرادات الدولة، بما يمكّنها من الاستمرار في تقديم خدماتها العامة للأجيال المستقبلية بمستوى عالٍ من الجودة والفعالية.

وستتولى الهيئة الاتحادية للضرائب، التي أُسست في عام 2016، إدارة وتحصيل وتنفيذ الضرائب الاتحادية، بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال أفضل الممارسات المالية، وزيادة الإيرادات غير النفطية لدولة الإمارات، وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية، وتحقيق الاستدامة الاقتصادية وتعزيزها.

إعداد - رامي سميح

إبراهيم البحر: الرسوم الأقل مقارنة بالنظم الضريبية عالمياً

دبي ـ البيان

المستثمرون يبحثون عن استقرار اقتصادي

قال إبراهيم البحر، الرئيس التنفيذي لجمعية أبوظبي التعاونية، إن النظام الضريبي الذي سيطبق في الإمارات، يعد الأقل، مقارنة بالنظم الضريبية في مختلف دول العالم، مشيراً إلى أنه لن يكون له أي آثار سلبية في مناخ الاستثمار في الدولة أو الشركات أو المستثمرين الأجانب.

وأضاف إبراهيم أن المستثمرين عادة ما يبحثون عن دول تتمتع باستقرار اقتصادي وسياسي، وبنية تحتية قوية، وتطبيق جيد للقوانين، بهدف تأمين رأسماله قبل ضخ أي استثمارات، مشيراً إلى أن جميع هذه العوامل موجودة وأكثر في دولة الإمارات، التي يتمتع اقتصادها بأداء قوي ومتين.

وتوقع البحر استمرار النمو والازدهار للاقتصاد الإماراتي في السنوات القادمة، مع زيادة كبيرة في الاستثمارات الأجنبية، بما يعزز من موقع الدولة ومكانتها على الخارطة الاستثمارية والاقتصادية، كوجهة عالمية وإقليمية مفضلة للاستثمار.

روني عيد: تدفق مرتقب في الاستثمارات الأجنبية

دبي ـ البيان

الضرائب لن تفرض على الأرباح الرأسمالية للشركات

أوضح روني عيد، الخبير الاقتصادي والمستشار القانوني في شركة «بيكر مكنزي. حبيب الملا، أنه على الرغم من تفعيل ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات إلا أن الاستثمارات الأجنبية والإقليمية ستستمر في التدفق داخل الدولة خصوصاً وأن معظم الشركات ستتمكن من مطالبة عملائها بدفع الضرائب، باستثناء بعض السلع والخدمات المعفاة.

وقال عيد إن هناك العديد من الأنشطة والخدمات معفاة من تلك الضرائب ومن بينها الخدمات المالية وبيع وتأجير المباني السكنية باستثناء تلك التي لا يتم تصنيفها على وجه التحديد، وتوريد الأراضي غير المبنية، وتوفير النقل المحلي للركاب، مشيراً إلى أنه بالنسبة لهذه الفئات، لن يتم فرض ضريبة القيمة المضافة على العملاء.

وتعابع عيد، أن تلك الضرائب ستفرض على الاستهلاك فقط، ولن تقترب من الأرباح الرأسمالية للشركات، وبالتالي لن تتأثر الاستثمارات بأي شكل من الأشكال وإنما من المتوقع أن يزيد من حجم الاستثمارات في الدولة، فضلاً عن أنها لن يكون لها تأثير في مكانة الدولة وتنافسيتها عالمياً وإقليمياً.

كريس فولايان: رؤية الإمارات تجذب رؤوس الأموال

دبي ـ البيان

تأثير محدود على مستوى المعيشة

أكد كريس فولايان المؤسس والمدير التنفيذي لشركة مول فور ذو ووراله للتجارة الإلكترونية، إن الإمارات ستحافظ بلا شك على ترتيبها وتقدمها على صعيد جذب الاستثمارات رغم تطبيق ضرائب القيمة المضافة والانتقائية.

وأضاف فولايان: يتجاوز جذب المستثمرين إلى الإمارات إدراج ضريبة القيمة المضافة، بل إنها تتعلق بطبيعة رؤية الحكومة وقياداتها، والتطورات الاستراتيجية التي يجري وضعها لإبقاء الدولة في الواجهة في جميع المجالات الاستثمارية بالإضافة إلى التكنولوجيا والعلوم والسياحة.

وأوضح أن ضريبة القيمة المضافة سيكون لها تأثير محدود على مستوى المعيشة في الدولة لكن لن يؤثر أو يعرقل المستثمرين الأجانب على التوسع وزيادة أعمالهم في الدولة خصوصاً أن تلك الضرائب تفرض على الاستهلاك وليس على الشركات أو أرباحها.

وأشار إلى أن المستثمرين عموماً سواء الأجانب أو المحليين ينظرون دائماً قبل توجيه دفة استثماراتهم نحو توجهات الحكومة وسهولة ممارسة الأعمال التجارية وتنوع السوق ومدى الإقبال وجميع هذه العوامل لدى الإمارات وأكثر من ذلك بكثير.

اقتصاديون وخبراء دوليون في استطلاع لـ«البيان الاقتـ

جاذبية الإمارات الاستثمـ «المضافة» و«الانتقائية»

دبي ـ رامي سميح

قال خبراء اقتصاديون ومسؤولون تنفيذيون إن تطبيق ضريبتي السلع الانتقائية والقيمة المضافة لن يؤثر في مكانة دولة الإمارات على الخريطة الاستثمارية والاقتصادية كوجهة عالمية وإقليمية مفضلة للاستثمار.

وأضاف الخبراء والمسؤولون الذين استطلع «البيان الاقتصادي» آراءهم أن ضريبة القيمة المضافة التي ستطبق مطلع العام المقبل تعد الأكثر انخفاضاً بين جميع دول العالم، كما أنها ستفرض على الاستهلاك وليس على الأرباح أو الدخل.

وستبدأ الإمارات اعتباراً من اليوم تطبيق ضريبة السلع الانتقائية بواقع 50٪ على المشروبات الغازية، و100٪ على كل من منتجات التبغ ومشروبات الطاقة، بينما ستحصل ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من يناير 2018، ومن المقرر أن ترفع كلفة المعيشة في الدولة بنسبة بسيطة تصل إلى 1,4٪، وذلك لمرة واحدة فقط، وفق الهيئة الاتحادية للضرائب.

واعتبر الخبراء أن تلك الضرائب تعد أفضل من فرض ضريبة على الدخل، حيث ستشجع على تقليل الاستهلاك وتشجيع الادخار مما سيسهم في زيادة حجم الاستثمارات في الدولة، فضلاً عن أنها لن يكون لها تأثير في مكانة الدولة وتنافسيتها، بل ستدعم الارتقاء بالخدمات، وتطوير مشروعات البنية التحتية والنمو الاقتصادي.

وتتصدر دولة الإمارات مجموع الدول العربية فيما يتعلق باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام الماضي، وذلك من خلال استحواذها على ما يعادل 29٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية، مسجلة ما قيمته 9 مليارات دولار، بحسب إحصائية رسمية من وزارة الاقتصادي.

كما تصدرت دولة الإمارات قائمة الدول العربية من حيث استقطابها للمشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة خلال الفترة من 2003 إلى 2016 حيث استقطبت ما مجموعه 4492 مشروعاً استثمارياً أجنبياً جديداً من إجمالي 12192 مشروعاً استثمارياً جديداً خلال تلك الفترة.

مؤشر إيجابي

وقال رامي سيداني، مدير الاستثمار لدى شرودرز الشرق الأوسط، إن فرض ضرائب هو أمر متعارف عليه في جميع دول العالم، منوهاً إلى أن ضريبة القيمة المضافة تفرض في معظم البلدان الأجنبية وهي مؤشر ودليل على التقدم الاقتصادي لتلك الدول.

وأضاف سيداني، أن الإمارات تسير بخطى حثيثة وثابتة نحو تعزيز مكانتها الاستثمارية، وبالتالي فإن خطوة فرض ضريبة القيمة المضافة لن يؤثر على مكانتها ووضعها الإقليمي والعالمي، والدليل أن الإمارات سعت منذ فترة نحو تطبيق هذا النوع من الضرائب، واتبعتها باقي دول المنطقة.

وأشار إلى أن تطبيق هذه الضريبة في الإمارات دليل على التقدم الاقتصادي والتحرك نحو العالمية، فضلاً عن استمرار تحركات الحكومة نحو تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي.

وأوضح سيداني أن المستهلك هو من يقوم بدفع الضريبة وبالتالي لن يكون هناك أي تأثير على الشركات وأرباحها وأيضاً لن يكون هناك أي تأثير على الاستثمارات، مشيراً إلى اعتقاده بأن بعض الشركات قد تلجأ لتقليل هوامش ربحيتها بهدف تخفيف الأعباء على المستهلكين.

كفاءة الاقتصاد

بدوره، قال إيهاب رشاد الرئيس التنفيذي لشركة «الصفوة مباشر» للخدمات المالية، إن الإمارات تعمل بشكل دائم ومستمر على تعزيز استثماراتها وجذب مزيد من التدفقات الأجنبية، وبالتالي لن يكون هناك أي تأثير على مكانتها وترتيبها بعد فرض ضريبة القيمة المضافة.

رامي سيداني:

الإمارات تسير بثبات لتعزيز مكانتها

وأضاف رشاد، أن ضريبة القيمة المضافة سيكون تأثيرها محدود جداً على المستهلك ولن تؤثر بأي شكل من الأشكال على الشركات وأرباحها الرأسمالية وعوائدها وبالتالي ستستمر التدفقات الاستثمارية الأجنبية في دخول الإمارات.

وأشار رشاد إلى أن الإمارات مؤهلة لاستقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة المقبلة مع تمتعها بنية تحتية وتشريعية متطورة ومتقدمة تكنولوجيا، فضلاً عن تطور الخدمات الحكومية، واستحداث الحكومة الذكية وسهولة العمليات المالية والمصرفية وشفافيتها العالية والإعفاءات الجمركية وإمكانية تحويل الأرباح بنسبة 100٪ إلى الخارج.

وتابع رشاد: بالعكس الضريبة ستعمل على جذب مؤسسات استثمارية أجنبية كبيرة للعمل في الدولة ولن تؤثر على الاستثمارات وجاذبية العمل وذلك بسبب وجود نظام ضريبي محدد وواضح، يتطابق مع أفضل الممارسات، وهو ما سيحفز المؤسسات الأجنبية الكبيرة للعمل وبالتالي ستؤدي إلى زيادة كفاءة الاقتصاد.

إيهاب رشاد:

النظام الضريبي يسهم في كفاءة الاقتصاد

جاذبية استثمارية

وقال خالد فتحي رئيس مجلس إدارة شركة انسباتيفيتي للموارد، إن الإمارات تعد الأكثر جاذبية مع تصدرها مكانة متقدمة في جذب الاستثمارات والمستثمرين، مشيراً إلى أن ضريبة القيمة المضافة والانتقائية لن تؤثر على تلك المكانة خصوصاً وإنها ضرائب تفرض على الاستهلاك وليس على الشركات أو الدخل.

وأضاف فتحي أن ضريبة القيمة المضافة التي ستطبق مطلع العام المقبل تعد من الأكثر انخفاضاً في العالم، كما أنها أفضل من فرض ضريبة على الدخل، حيث ستشجع على تقليل الاستهلاك وتشجيع الادخار، ما يشجع ويزيد من حجم الاستثمارات في الدولة، فضلاً عن أنها لن يكون لها تأثير في مكانة الدولة وتنافسيتها، بل ستدعم الارتقاء بالخدمات،

نظام ضريبي يتميز بسهولة الامتثال

تسعى الهيئة الاتحادية للضرائب إلى توفير نظام ضريبي مميز يمتاز بسهولة وبساطة الامتثال الضريبي لإجراءاته، ووفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 38 لسنة 2017 في شأن السلع الانتقائية والنسب الضريبية التي تفرض عليها وكيفية احتساب السعر الانتقائي الصادر في 13 سبتمبر 2017، ستُفرض الضريبة الانتقائية ابتداء من أول أكتوبر 2017 على المشروبات الغازية بنسبة 50٪، وعلى كل من منتجات التبغ ومشروبات الطاقة بنسبة 100٪، ويقصد بالمشروبات الغازية كل مشروب يحتوي على الغاز باستثناء المياه الغازية غير المنكّهة، ويشمل كذلك أي مُركّزات أو مساحيق أو «جل» أو مستخلصات يمكن تحويلها إلى مشروبات غازية، بينما يقصد بمشروبات الطاقة كل مشروب يتم تسويقه أو بيعه على أنه مشروب للطاقة، قد يحتوي على مواد منبهة أو تمنح التحفيز العقلي أو البدني.

وستعمل الهيئة على نشر قوائم بأسعار جميع المنتجات الخاضعة للضريبة الانتقائية وفقاً لسعر البيع في أسواق التجزئة، مشيرةً إلى أن سعر البيع بالتجزئة الذي يتم فرض الضريبة عليه هو الأعلى من السعرين الآتيين: السعر الذي تنشره الهيئة لكل سلعة انتقائية، وفقاً لسعر المنتج في السوق المحلي (على الموقع الإلكتروني للهيئة)، وسعر بيع التجزئة في السوق (كما هو موضح في دليل الخاضع للضريبة على موقع الهيئة).

وستكون مسؤولية الضريبة الانتقائية على كل منتج يقوم بإنتاج السلع الانتقائية، والمستورد الذي يستوردها، والشخص المخزن لسلع انتقائية لم تخضع للضريبة، وأمين المستودع المسؤول عن منطقة محددة، في حال لم يسدد المنتج أو المستورد بسداد الضريبة، وفي حال لم يتم استيفاء الضريبة ممن يقوم بالأنشطة أعلاه تقع مسؤولية الضريبة الانتقائية على من يشارك في القيام بها. دبي - البيان

صادي»:

ـارية لن تتأثر بضريبتي

غيت بهالا: تدبير ضروري لما توفره من أمن اقتصادي طويل

وتطوير مشروعات البنية التحتية والنمو الاقتصادي.

تنويع الاقتصاد

وقال باسل أبوطعيمة الخبير والمحلل الاقتصادي، إن فرض ضريبة القيمة المضافة، وكذا فرض ضرائب على نوعيات معينة من السلع مثل المشروبات أو السجائر، يعد من الإصلاحات المهمة التي تسهم في تنويع الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على النفط، مستبعداً أن تكون تلك النوعية من الضرائب سبباً في تراجع جاذبية الاستثمار في دولة الإمارات.

وتوقع أبوطعيمة أن تواصل الإمارات ترسيخ مكانتها على الخارطة الاستثمارية والاقتصادية كوجهة عالمية مفضلة للاستثمار بفضل ما يتم تحقيقه من إنجازات تنموية في مختلف القطاعات، مما يعزز من الجاذبية الاستثمارية للدولة مقارنة بباقي دول المنطقة.

ولفت أبوطعيمة إلى المكانة المتميزة التي

باسل أبوطعيمة: تنويع في الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط

تحتلها الإمارات في أوساط المال والأعمال حول العالم لا سيما إمارة دبي، التي نجحت في استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة بنحو 25,5 مليار درهم في العام الماضي، كما نجحت في الحفاظ على مكانتها المتقدمة بين أفضل 10 مدن عالمية في جذب الاستثمار الأجنبي، حيث حلّت في المركز السابع عالمياً في هذا المجال.

أمن اقتصادي

وقال غيت بهالا، الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لهوليدي مي، إن ضريبة القيمة المضافة تعد تدبيراً ضرورياً لما توفره من أمن اقتصادي طويل الأمد للدولة، مشيراً إلى أن الآثار المترتبة على تطبيق ضريبة القيمة المضافة لن تكون كبيرة.

وأضاف بهالا: على الرغم من أن النفقات قد تزيد، إلاّ أن الجميع يعلم أن تلج الضرائب موجودة في جميع أنحاء العالم، لذلك لن يكون الأمر مفاجئاً بالنسبة لهم.

خالد فتحي: تشجع الاستثمارات وتزيد من الخدمات

وحول إمكانية تأثر القطاع السياحي، قال بهالا: «إن فرض ضريبة القيمة المضافة لن يؤثر على تدفق السياح إلى دولة الإمارات بأي شكل من الأشكال، مؤكداً أن الضريبة مطبّقة في جميع أنحاء العالم، ولا ينبغي أن يؤثر فرضها في دولة الإمارات على سلوك المسافرين إلى البلاد بأي شكل من الأشكال. فعادة ما يسافر الناس لخوض التجارب المختلفة التي توفرها الوجهات السياحية، وإذ وضعنا ذلك في الاعتبار فإن لدى دبي والإمارات الكثير لتقدمه».

وأضاف: «دولة الإمارات معروفة بكونها من الوجهات السياحية الرائدة، حيث تحظى معالمها بشهرة كبيرة كفيلة باستقطاب المسافرين من جميع أنحاء العالم. كما أن السياحة في الدولة في ازدهار مستمر، إذ إن الدولة تسعى دائماً لتطوير هندستها المعمارية وإضافة المزيد من معالم الجذب إلى مدنها».

حمد العوضي: فرض الضريبة على الاستهلاك يشجع الادخار

■ دبي ـ البيان

استبعد رجل الأعمال حمد العوضي عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، تأثر المناخ الاستثماري في الدولة بتطبيق نظم ضريبية منها «الانتقائية» و«القيمة المضافة»، لا سيما وأن تلك الضرائب تفرض على الاستهلاك وليست على الأرباح وبالتالي فهي تشجع على الادخار.

وأوضح أن جميع دول العالم تفرض نظما ضريبية معقدة فهناك ضرائب على دخل الشركات والمبيعات وضرائب على السكن والاستهلاك، وبالتالي فان اتجاه الإمارات لفرض ضريبة واحدة وبنسبة طفيفة لن يكون لها أي تأثير على الجاذبية الاستثمارية للدولة.

وأشار إلى أن المنظومة الضريبية في أي مكان حول العالم ليست طاردة للاستثمار، ولكن ما يطرد الاستثمارات هو عدم وضوح الإجراءات والقوانين، مشيراً إلى أن الإمارات تتميز بخططها وسياستها الاقتصادية الواضحة والشفافة فضلا عن تمتعها بعوامل استثمارية جاذبة مقارنة بباقي دول المنطقة.

وتوقع العوضي مزيداً من الاستثمارات الأجنبية في الدولة خلال الفترة القادمة لا سيما بعد أن وضعت الإمارات نفسها بقوة على الخريطة الاقتصادية والاستثمارية العالمية بفضل نجاحها في بناء اقتصاد تخطى الطابع المحلي

الدولة تتميز بالسياسات والخطط الشفافة

والإقليمي وأصبح من أقوى الاقتصادات العالمية الذي ينافس اقتصادات الدول الكبرى، وهذا ما تشهد به مؤسسات مالية معتبرها، على رأسها منتدى دافوس العالمي حيث أظهر تقرير التنافسية العالمي تبوأ الدولة مكانة بارزة بين أفضل 20 اقتصاداً عالمياً.

البراتيك شاه: الإمارات نحو مزيد من التطوير والتنويع

■ دبي ـ البيان

أكد الخبير في ضرائب القيمة المضافة البراتيك شاه، الشريك في شركة دبليو تي أس دروفا كونسلتانتس، أن دولة الإمارات ستبقى وجهة تجارية تنافسية وجاذبة للاستثمارات، حيث إنها تتحرك نحو مزيد من التطوير والتنويع مع إدخال ضريبة القيمة المضافة.

وأضاف شاه: بما أنها ضريبة مستهلكة، فإن القصد هو فرض ضريبة القيمة المضافة على الإنفاق التقديري إلى جانب تحقيق التوازن بين سلسلة ضريبة القيمة المضافة ومنح الإعفاءات المناسبة من رسوم ضريبة القيمة المضافة. وأوضح أن التأثير سيكون هامشياً ومحدوداً جداً على مستويات المعيشة في دولة الإمارات، لا سيما مع اعتماد الإمارات على هيكل معدل واحد ومعدل ضريبة منخفضة تصل إلى 5٪ فقط، وبناء على ذلك، فإن الضريبة الجديدة ستنوع مصدر الإيرادات لتوفير خدمات عامة عالية الجودة.

الدولة وجهة تجارية تنافسية وجاذبة للاستثمارات

فيجاي فاليشا: لن تؤثر في ترتيب الإمارات بجذب المستثمرين

■ دبي ـ البيان

قال فيجاي فاليشا، مدير المخاطر المالية وكبير المحللين الاقتصاديين في شركة العصر للخدمات المالية، إن ضريبة القيمة المضافة لن تؤثر على ترتيب الإمارات في جذب المستثمرين والاستثمارات على المدى الطويل.

وأضاف فاليشا أن دولة الإمارات شهدت نمواً ملحوظاً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات المقبلة، ومن المتوقع أن تستمر على هذا المنوال في السنوات المقبلة دون أن تتأثر بشكل أو بآخر بالضرائب المقرر فرضها.

ويرى فاليشا أن ضريبة القيمة المضافة ستؤثر على مستوى المعيشة ومعدلات التضخم لكن بشكل محدود جداً وسيستمر حتى الأشهر الأولى من تطبيق الضريبة لكن ستزول آثاره المحدودة مع نهاية عام 2018 لا سيما وأن هذه الضرائب تفرض في دول أخرى ولكن بنسب ومعدلات أكبر.

تضخم هامشي ستختفي آثاره بنهاية 2018

حالات استحقاق الضريبة الانتقائية

تستحق الضريبة الانتقائية عند إنتاج السلع الانتقائية خارج منطقة محددة، حيث يتم التصريح عن الضريبة على الإقرار الضريبي للمنتج المسجل بناء على الفترة الضريبية المتعلقة بالإنتاج.

كما أنها تستحق أيضاً عند طرح السلع للاستهلاك (من منطقة محددة)، حيث يتم الإقرار عن الضريبة على الإقرار الضريبي للمسجل (المنتج أو المستورد أو أمين المستودع) بناء على الفترة الضريبية المتعلقة بالطرح للاستهلاك.

وتستحق الضريبة الانتقائية أيضا عند الاستيراد من قبل المستورد، حيث يتم الإقرار عن الضريبة على الإقرار الضريبي في حال كان المستورد مسجل قبل الاستيراد، أو يستحق سداد الضريبة الانتقائية من قبل المستورد قبل التخليص الجمركي في حال الشخص غير المسجل.

وفي حال كان المستورد مسجلاً لدى الهيئة الاتحادية للضرائب فعليه القيام بالتصريح عما يستورده وسداد الضريبة قبل أن يتم الإفراج عن السلع الانتقائية من قبل الدائرة الجمركية في الإمارة المعنية، وبعد ذلك يقوم بالإقرار عن الاستيراد في الإقرار الضريبي وسداد الضريبة خلال 15 يوماً من نهاية الشهر الذي قام به بالاستيراد.

وفي حال لم يكن المستورد مسجلاً لدى الهيئة فعليه القيام بالتصريح عما يستورده وسداد الضريبة قبل أن يتم الإفراج عن السلع الانتقائية من قبل الدائرة الجمركية في الإمارة المعنية وستكون آلية التصريح عن الاستيراد من خلال الخدمات الإلكترونية في موقع الهيئة الاتحادية للضرائب ودفع الضريبة المستحقة عبر منظومة الدرهم الإلكتروني. وعلى كل شخص يمارس أعمال متعلقة بالسلع الانتقائية القيام بعدة خطوات للامتثال الأفضل بما فيها تحديد مدى حاجته للتسجيل الضريبي، وفي حال الحاجة لذلك التسجيل لدى الهيئة الاتحادية للضرائب وفي حال وجود أية سلع انتقائية لديه عليه إعداد قوائم السلع الانتقائية المخزنة بنهاية 30 سبتمبر 2017 والحصول على اعتماد لهذه السلع.

دبي - البيان

الضرائب في الإمارات الأقل بين 180 دولة حول العالم

تتجه دولة الإمارات في إطار المحافظة على مستوى المعيشة المرتفع وتقديم خدماتها طبقاً لأرقي المقاييس والمواصفات العالمية إلى زيادة مواردها عبر فرض ضريبتي «السلع الانتقائية» و«القيمة المضافة» والتي تعد من بين أقل الضرائب المفروضة بين 180 دولة حول العالم.

ضريبة القيمة المضافة

تعرف اختصاراً بـ«VAT» وهي نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة التي تسري على جميع السلع والخدمات إلا ما أعفي منها صراحة، وتفرض على فارق سعر التكلفة وسعر البيع للمنتجات، ويتم دفعها من قبل المستهلكين وتجمعها الشركات التي تساهم في الإنتاج والتسويق.

1
يناير 2018 موعد انطلاق تطبيق الضريبة.

%1.4
الأثر الاجتماعي المتوقع على المستهلكين.

%5
نسبة الضريبة المرتقب تطبيقها في مطلع العام الجاري.

100
سلعة غذائية معفية من الضريبة بالإضافة إلى قطاعات التعليم والصحة.

3.75
ملايين درهم إيرادات محققة للشركات تلزمها بالتسجيل بنظام ضريبة القيمة المضافة.

12 - 10
10 إلى 12 مليار درهم العوائد المتوقع تحصيلها من الضريبة في العام الأول من تطبيقها أو نحو 2 % من الناتج المحلي الإجمالي.

أهم الدول العربية المطبقة لضريبة القيمة المضافة

الخصائص

- لن تؤثر على تنافسية الدولة
- الأكثر انخفاضاً عالمياً
- تشجع الامتثال الذاتي لقطاع الأعمال
- توفر نظام الاسترداد للسائح

% 100
نسبة الضريبة على التبغ ومشتقاته ومشروبات الطاقة

% 50
نسبة الضريبة على المشروبات الغازية.

7
مليارات درهم الإيرادات المتوقعة لتطبيق الضريبة سنوياً.

250
شركة ستخضع للضريبة الانتقائية حسب إحصاءات أولية.

نسب الضريبة في أبرز الدول حول العالم

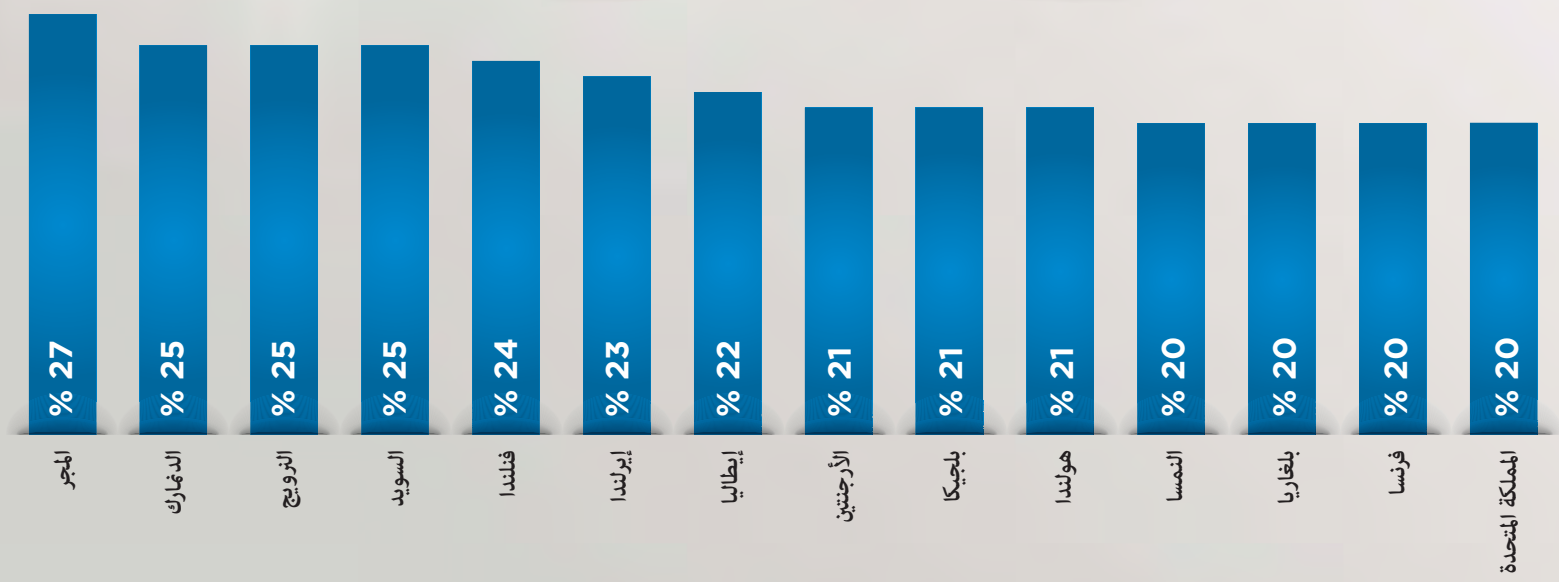

الضريبة الانتقائية

هي ضريبة غير مباشرة يتم فرضها على سلع معيّنة وهي إجمالاً السلع التي تُعدّ الضارّة بصحة الإنسان أو البيئة. والغاية من فرض هذه الضريبة هو الحد من استهلاك تلك السلع، والمساهمة في الوقت ذاته بزيادة الإيرادات الحكومية التي تُخصص لتغطية تكاليف الخدمات العامة ذات الفائدة.

البيان

إعداد: رامي سميح - غرافيك: محمد أبوعبيدة

بعد تطبيق الضريبة .. تجار تجزئة يؤكدون:

شعبية دبي كمركز للتسوق عالمياً وإقليمياً لن تتأثر

دبي - البيان

قال تجار للتجزئة وأصحاب مراكز تجارية إن ضريبة القيمة المضافة المرتقب تطبيقها في الإمارات مع مطلع العام المقبل لن تؤثر نهائياً على مكانة دبي كمركز عالمي وإقليمي للتسوق.

وأضاف هؤلاء، أن ضريبة القيمة المضافة ستكون بواقع 5 في المئة فقط، وبالتالي لن يكون لها تأثير يذكر في سلوك المستهلك، ليس فقط لانخفاض نسبتها، ولكن لأن معظم المقيمين في الإمارات تطبق تلك الضريبة في بلادهم بنسبة أعلى.

وقال ميزان رحمان، تاجر تجزئة، إن غالبية المقيمين في الإمارات جاؤوا من دول تطبق هذه الضريبة، وبالتالي لن يكون هناك أي تأثير سلبي حال تطبيقها، متوقعاً أن يكون هناك تأثير محدود في الأيام الأولى لكن من غير المتوقع أي أثر سلبي على أعمالنا.

وأضاف رحمان: نحن مستعدون لتطبيق الضريبة، وننتظر مزيد من الإيضاح ولدينا الخبرة اللازمة في مثل تلك الحالات لأنه يوجد ضريبة مماثلة في دول أخرى نعمل بها. وبدأنا بالفعل تجربة إضافة الضريبة في أنظمتنا من أجل التنفيذ السلس عندما تطبق رسمياً.

وقال رحمان: أتوقع أن يكون للضريبة تأثير إيجابي على اقتصاد الإمارات على المدى الطويل، لأن العائدات سوف يعاد استثمارها في مشاريع جديدة، سوف تخلق وظائف جديدة وتعزز قوة الاقتصاد.

وأضاف: بما أن الضريبة بنسبة 5٪ فقط، فلن يكون لها تأثير سلبي على تكلفة السلع، ونحن نشعر بالتفاؤل إزاء الأمر، لافتاً إلى أن الأرباح في قطاع التجزئة كبيرة لدرجة أن التجار سوف يكون لديهم ما يعينهم عند تطبيق الضريبة.

وتابع: نتيجة عدم فرض ضريبة لفترات طويلة استطاع تجار التجزئة تحقيق أرباح طائلة، تعتبر من أعلى الأرباح في العالم، ولذلك يحب تجارة التجزئة العمل في الإمارات، فهم لا يحلمون بهذا في أوطانهم. وهناك عوامل خارجية أثرت في تلك الأرباح، لكنها مرتفعة لدرجة أنها تتحملها، في جميع القطاعات من البقالة إلى الملابس. وقال صاحب سلسلة سوبرماركت، فضل عدم ذكر اسمه، إنه من الصعب التكهن بأثر الضريبة وسوف يكون هناك إنفاق كبير خلال الفترة المقبلة وليس من المتوقع تغيير نمط الإنفاق.

وأضاف: مثلاً في مجال السياحة والطيران، تفرض دائماً ضرائب جديدة، لكن المستهلكين يتعايشون ويتعودون عليها. وفي النهاية يعرف المستهلكون أن عائدات الضريبة سوف تنفق على أمور مفيدة لهم وتحسن الحياة العامة في البلاد.

وقال نيقولا كوستيك، رئيس الأبحاث في يورو مونيتور إنترناشيونال: «سوف يكون لفرض ضريبة القيمة المضافة في الإمارات تأثير بدرجات مختلفة على تجارة التجزئة، لكنه تأثير طفيف»، مضيفاً: «بضفة عامة سيكون أقل تأثير على قطاع البقالة، لأنه سوف يعفى من الضريبة». وتقول مؤسسة ديلويت، إن منتجات مثل الأجهزة، التي تتميز بمرونة في الطلب، لا تستطيع أن تمرر كل قيمة الضريبة إلى المستهلك حتى تحافظ على القدرة التنافسية.